(قرار رقم (٩) لعام ١٤٣٤هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى

بشأن اعتراض المكلف /شركة (أ)

برقم (٣٢/١٧)

على الربط الضريبي للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٩م

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد :

فإنه بتاريخ ١٤٣٤/٤/١٤هـ اجتمعت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى بمقرها بالإدارة العامة، وذلك للبت في اعتراض المكلف/ شركة (أ)، المحال إلى اللجنة بخطاب سعادة مدير عام المصلحة رقم ١٤٣٢/١٦/٤٠٦٢ وتاريخ١٤٣٢/٧/١٢هـ، وقد مثل المصلحة في جلسة الاستماع والمناقشة المنعقدة في ١٤٣٤/٣/٢٢هـ، كلاً من/ .....و .....و .....، ومثل الشركة كلاً من .....و ..... و .....بموجب التفويض المصادق عليه من الغرفة التجارية.

وبعد الاطلاع على ملف القضية ، قرّرت اللجنة البت في الاعتراض على النحو الآتي:

أولاً: الناحية الشكلية:

تم الربط بخطاب المصلحة الصادر برقم ١٤٣٢/١٦/٨٧٢ وتاريخ ١٤٣٢/٢/١٤هـ فأعترض عليه المكلف بخطابه الوارد برقم ١٤٣٢/١٦/١١٠٠٣ وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٥هـ، لذا فإن الاعتراض مقبول شكلاً لتقديمه خلال الأجل المقرر نظاماً.

ثانياً : الناحية الموضوعية:

وفيما يلي وجهة نظر كل طرف ومن ثم رأي اللجنة.

أولاً/ فرض ضريبة الاستقطاع عن المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس لعام ٢٠٠٨م.

أ) وجهة نظر المكلف :

- يعترض المكلف على فرض المصلحة ضريبة استقطاع قدرها ٢,٠١٥,٥٨٣ ريال، عن المبالغ المستحقة للمركز الرئيسي بنهاية عام ٢٠٠٨م لقاء الخدمات المؤداة من قبل المركز الرئيسي البالغ قدرها ١٣,٣٤٧,٢١٧ ريال، ويفيد المكلف بالآتي:أن الفواتير المستلمة من المركز الرئيسي تم قيدها كالتزامات مستحقة في ديسمبر ٢٠٠٨م باعتبارها التزام مستحق، وتم دفعها فعلياً في يناير ٢٠٠٩م. كما أوضح للمصلحة أن اسم الجهة المستفيدة في نموذج ضريبة الاستقطاع لشهر يناير ٢٠٠٩م المقدم للمصلحة أشير إليه بالخطأ إلى (.....) بدلاً من (المركز الرئيسي)، حيث أن (.....) هي جزء من المركز الرئيسي وتم تطبيق نسبة استقطاع بالخطأ بواقع 0% بدلاً من ١٥% في النموذج. وعليه قام الفرع بتعديل نموذج ضريبة الاستقطاع وسدد مبلغ ضريبة الاستقطاع الصحيح المستحق على المدفوعات للمركز الرئيسي في يناير ٢٠٠٩م وقدم إيصال السداد الصادر من البنك إلى المصلحة لإثبات أن ضريبة الاستقطاع تم سدادها على المدفوعات للمركز الرئيسي في يناير ٢٠٠٩م.

- أن الفرع قام بسداد ضريبة الاستقطاع على المبلغ المدفوع فعليا والبالغ قدره ١٤,٣٥٨,٦٣٩ ريال سعودي بالمقارنة مع المبلغ المستحق وقدره ١٣,٤٣٧,٢١٧ ريال سعودي في ديسمبر ٢٠٠٨م، و أن الفرق بين المبلغين أعلاه ناتج عن التغير في سعر صرف العملة بين زمن قيد الفاتورة والزمن الذي سددت فيه.
- أن الخدمات وضريبة الاستقطاع المسددة تتعلق بالمركز الرئيسي وليس بشركة .....، و يفيد المكلف أن اللبس الحاصل لدى المصلحة فيما يخص الخدمات الفنية وضريبة الاستقطاع المتعلقة بها على النحو التالي :-

١) تم تأدية الخدمات الفنية من قبل المركز الرئيسي الذي قام بإصدار فواتير بها ودفعت إليه بموجبها، حيث يفيد المكلف أن المركز الرئيس للفرع قام بتأدية بعض الخدمات الفنية للفرع في العام ٢٠٠٨م وأصدر مقابلها فاتورتين للفرع وبيانها كما يلي:

رقم الفاتورة	التاريخ	أصدرت بواسطة	المبلغ باليورو	سعر الصرف للريال مقابل اليورو	المبلغ بالريال السعودي طبقاً للحسابات
٢٥٢٥٠NC٠٨	٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨م	.....	١,٩٦٠,٩١٤,٣٣	٤,٧٦٠٣	٩,٣٣٤,٥٤٠,٤٩
٢٥٢٦٦NC٠٨	١٩ ديسمبر ٢٠٠٨م	.....	٧٧٣,١٢٧,١٩	٥,٣٠٦٦	٤,١٠٢,٦٧٦,٧٥
الإجمـالي			٢,٧٣٤,٠٤١,٥٢		١٣,٤٣٧,٢١٧,٢٣

كما يفيد المكلف بأنه قام بقيد المصروف في دفاتره بالريالات السعودية مستخدماً سعر الصرف للريال السعودي مقابل اليورو الذي أبلغه به البنك .....والذي كان السعر السائد في تاريخ قيد المصروف بالدفاتر في نوفمبر ٢٠٠٨م وديسمبر ٢٠٠٨م كما هو مبين أعلاه، وبالتالي كان المبلغ المعادل بالريال السعودي هو ١٣,٣٤٧,٢١٧ ريال سعودي. وعند السداد قام الفرع بدفع الفواتير أعلاه في يناير ٢٠٠٩م وقيد عملية الدفع في دفاتره بالريال السعودي باستخدام سعر الصرف الذي أبلغه به البنك .....وهو ٥,٢٥١٨ ريال لليورو، والذي يمثل السعر الرسمي السائد في تاريخ الدفع حسب اشعار البنك .....ليكون المعادل بالريال السعودي هو ١٤,٣٥٨,٦٣٩ ريال سعودي. ولما كان سعر الصرف بين الريال السعودي واليورو يتغير عبر الزمن، فإن المبلغ المدفوع بالريال السعودي كان مختلفاً عن المبلغ المقيد كمصروف بالريال السعودي (على الرغم من أن المبلغين هما نفسهما باليورو). وقام الفرع بتقييد الفرق كخسائر تحويل عملات أجنبية.

وقد ارفق المستندات التالية للجنة:-

-صور من الفواتير الصادرة من المركز الرئيسي في العام ٢٠٠٨م.

-صور من مستند القيد يظهر تقييد الفواتير في دفاتر الفرع كمصروفات في العام ٢٠٠٨م.

-صورة من كشوف الحساب الصادر من البنك .....تؤكد سعر الصرف بين الريال السعودي واليورو في تاريخ تقييد المصروف.

-صور من سندات التحويل للمدفوعات للمركز الرئيسي في العام ٢٠٠٩م.

-صورة من كشف الحساب الصادر من البنك .....يؤكد سعر الصرف بين الريال السعودي واليورو في تاريخ الدفع.

٢) إن مبلغ الفواتير هو نفسه بعملة اليورو وأن الفرق في قيمة الريال السعودي ناتج فقط عن التغير في سعر الصرف. حيث استخدم الفرع سعر الصرف بين الريال السعودي واليورو الذي أبلغه به البنك .....في تقييد المصروف وعملية الدفع

بالريال السعودي في دفاتره. و بالتالي فإن مبلغ الفاتورتين المقيد مبدئياً في الدفاتر والمبلغ المدفوع فعلياً بالريال السعودي لهذه الفواتير كانا مختلفان وهذا الاختلاف ناتج أساساً عن التغير في أسعار الصرف كما هو موضح أعلاه.

٣) طبيعة العلاقة بين .....والمركز الرئيس ..... (يشار إليها فيما بعد بـ ".....") هي إحدى الوحدات التابعة للمركز الرئيسي في فرنسا حالياً وعليه أشار الفرع لاسمه بالخطأ في نموذج ضريبة الاستقطاع الأصلي لشهر يناير ٢٠٠٩م ، ويتضح من الفواتير الصادرة من المركز الرئيسي في فرنسا أن .....كانت جزءاً من الشعار الرسمي للشركة.

و يتضح مما سبق أن الفرع أشار إلى اسم المركز الرئيسي في نموذج ضريبة الاستقطاع الشهري تحت اسم "....." و "..... (head office" في نموذج ضريبة الاستقطاع المعدل. ويتضح من الفواتير أن اسم المركز الرئيسي على الفاتورة هو "....." و أن ".....هو الاسم المختصر لـ ".....". ويفيد المكلف أن .....هي أحد الشركات التابعة المملوكة بالكامل من ..... وبالتالي فإن الفواتير الصادرة من المركز الرئيسي هي باسم .....

- تم سداد ضريبة الاستقطاع المستحقة على المبالغ المدفوعة للمركز الرئيسي على ضوء الإيضاحات أعلاه، ويتضح أن الفرع قام بالفعل بسداد ضريبة الاستقطاع المستحقة على الدفعات أعلاه للمركز الرئيسي والبالغة ١٤,٣٥٨,٦٣٩ ريال سعودي. حيث قام الفرع في يناير ٢٠٠٩م بسداد ضريبة الاستقطاع المستحقة على المدفوعات للمركز الرئيسي بواقع ٥% طبقاً للنسبة الخاصة بالخدمات الفنية أو الاستشارية والمحددة في المادة ٦٣ من اللائحة التنفيذية. كما قامت المصلحة لاحقاً بإجراء الربوط الضريبية على الفرع في يناير ٢٠١١م وطبقت نسبة ضريبة استقطاع بواقع ١٥% على المبالغ المدفوعة للمركز الرئيسي في يناير ٢٠٠٩م. كما قام الفرع في فبراير ٢٠١١م بتعديل نموذج ضريبة الاستقطاع لشهر يناير ٢٠٠٩م وسدد ١٠% كضريبة استقطاع إضافية. وفي هذا الصدد ارفق المكلف المستندات التالية:

-صورة من نموذج ضريبة الاستقطاع لشهر يناير ٢٠٠٩م مع صورة من إيصال السداد الصادر من البنك.

-صورة من نموذج ضريبة الاستقطاع المعدل لشهر يناير ٢٠٠٩م مع صورة من إيصال السداد الصادر من البنك.

و سيتضح من نماذج ضريبة الاستقطاع أعلاه أن الفرع قد سدد بالفعل ضريبة استقطاع بواقع ١٥% على المبالغ المدفوعة للمركز الرئيسي في يناير ٢٠٠٩م.

ب) وجهة نظر المصلحة :

- تفيد المصلحة بأنها بعد الاطلاع على ملف الاستقطاع للشركة تبين أن نموذج الاستقطاع المشار إليه في اعتراض الشركة يخص بند خدمات فنية والمستفيد هو شركة (.....) وقيمة الخدمات ١٤,٣٥٨,٦٣٩ ريال ونسبة الاستقطاع هي ٥% (تحت بند رقم ـ ١٠) بينما مطالبة المصلحة للشركة بسداد فروق ضريبة استقطاع عن عام ٢٠٠٨م بالربط المشار اليه اعلاه كانت عن خدمات فنية مؤداة من المركز الرئيسي (.....) بقيمة ١٣,٣٤٧,٢١٧ ريال ، ويتضح من ذلك أن المبلغين مختلفين (وليس كما ادعت الشركة إنهما مبلغ واحد وأن الاختلاف ناتج عن فرق العملة) حيث أن المبلغ الأول مدفوع لشركة ..... (.....) والثاني مدفوع للمركز الرئيس (.....) وبالتالي فإن ما ادعته الشركة باطل وليس له اساس.
- وتجدر الاشارة الى ان الشركة قدمت في ٢٠١١/٢/٢١م نموذج استقطاع شهري معدل عن شهر يناير ٢٠٠٩م حيث قامت بنقل المبلغ المدفوع من البند رقم ـ ١٠ بالنموذج الذي يخص خدمات فنية واستشارية بنسبة استقطاع ٥% الى البند رقم (٧) الذي يخص خدمات مدفوعة للمركز الرئيس بنسبة استقطاع ١٥% وسددت من خلال فارق الضريبة عن ما ورد في النموذج السابق واضافت الى الشركة المستفيدة (.....) وأصبح المستفيد كما ظهر بالنموذج السابق ..... ويلاحظ ان هذا التعديل وإخطار المصلحة به تم في ١٤٣٢/٣/١٨هـ بعد إخطار الشركة بالربط ومطالبتها بسداد فروق ضريبة الاستقطاع في ١٤٣٢/٢/١٤هـ وعليه فإن المصلحة ترفض طلب الشركة لعدم تقديم الشركة المستندات التي تؤكد سداد ضريبة الاستقطاع عن الخدمات الفنية المؤداة من المركز الرئيسي (.....) بقيمة ١٣,٣٤٧,٢١٧ ريال، و كذلك لعدم وجود مصداقية في نموذج الاستقطاع الشهري المعدل المقدم من الشركة وعدم وضوح كيف أن نفس الخدمات الفنية مؤادة من جهتين في نفس الوقت (إحداهما المركز الرئيس والاخرى شركة غير مرتبط) كما أنه اختلاف بين

المبالغ التي تطالب المصلحة الشركة بسداد ضريبة الاستقطاع عنها وهي ١٣,٣٤٧,٢١٧ ريال والمبالغ الواردة بالنموذج الذي تشير إليه الشركة باعتراضها وهي بالقيمة ١٤,٣٥٨,٦٣٩ ريال.

- كما تبين خلال الاطلاع على خطاب المحاسب القانوني رقم ٢٠١٠/٤١٤٣ وتاريخ ١٤٣١/٧/٤هـ الذي تضمن رد الشركة على مناقشة حساباتها للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٩م أن مبلغ الخدمات المساندة الفنية المقدم من المركز الرئيس (.....) والبالغ ١٣,٣٤٧,٢١٧ ريال تم تحويله للمركز الرئيس على دفعتين كالتالي:

* دفعة في ٢٠٠٩/١/٢٦م بمبلغ ١,٩٦٠,٩١٤,٣٣ يورو بما يعادل ٩,٣٣٤,٥٤٠ ريال سعودي.

* دفعة في ٢٠٠٩/١/٢٦م بمبلغ ٧٧٣,١٢٧,١٩ يورو بما يعادل ٤,١٠٢,٦٧٦ ريال سعودي.

بإجمالي وقدره ١٣,٤٣٧,٢١٧ ريال بما يؤكد عدم وجود علاقة بين المبلغ ١٤,٣٥٨,٦٣٩ ريال والمسدد عنه ضريبة استقطاع في يناير ٢٠٠٩م، وبين المبلغ الذي تطالب المصلحة الشركة بسداد ضريبة استقطاع عنه لأنه لم يسبق للشركة سداد ضريبة استقطاع عن هذا المبلغ.

رأي اللجنـــة :

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من المصلحة والمكلف و ما دار من نقاش خلال الجلسة، وحيث أن المكلف لم يقدم ما يثبت بأن المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس هي نفسها المدفوعة لشركة (.....) وذلك لاختلاف المبلغ المدفوع و الجهة المسدد لها والفترة التي تم فيها تحويل المبالغ للجهة المستفيدة اضافة الى انه لم يقدم المستندات التي طلبتها اللجنة خلال المهلة الممنوحة له اثناء جلسة المناقشة. مما ترى معه اللجنة تأييد وجهة نظر المصلحة في فرض ضريبة استقطاع على المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس لعام ٢٠٠٨م

ثانياً/ خصم ضريبة الاستقطاع البالغة ٩٦,١٣١ ريال سعودي من ضريبة الدخل المستحقة على المبالغ غير الجائزة الحسم.

أ) وجهة نظر المكلف :

يفيد المكلف بأنه ورد نص من ضمن ردود المصلحة على الاسئلة الاكثر شيوعاً بأن نصيب الفرع من المصاريف المحملة من قبل المركز الرئيسي لا يعد من المصاريف جائزة الحسم ويخضع لضريبة الاستقطاع بواقع ١٥% عند دفعه مع العلم بأن الضريبة على المصروفات غير جائزة الحسم يتم حسمها من ضريبة الدخل المستحقة على المنشاة. وبالتالي فإن المكلف قام بحسم ضريبة الاستقطاع المسددة بحدود ٩٦,١٣١ ريال سعودي من ضريبة الدخل المستحقة عن رد المصاريف غير جائزة الحسم.

ب) وجهة نظر المصلحة :

تفيد المصلحة أنه بخصوص ادعاء المكلف بأن المصلحة أوضحت في ردها على السؤال رقم (٥) في الاسئلة الأكثر شيوعاً بأن ضريبة الاستقطاع عن المصاريف غير واجبة الحسم المدفوعة للمركز الرئيسي يتم حسمها من ضريبة الدخل المستحقة، فإنه بالرجوع إلى إجابة السؤال رقم (٥) من الاسئلة الأكثر شيوعاً المشار إليه ، تبين أن إجابة السؤال اكدت على تطبيق الفقرة (٨) من المادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية من فرض ضريبة الاستقطاع على كامل المصروفات حتى لو لم تكن جائزة الحسم ، ولم يرد في نص المادة (٦٣) فقرة (٨) ولا في إجابة السؤال أي إشارة عن عبارة خصم ضريبة الاستقطاع من ضريبة الدخل المستحقة.

رأي اللجنـــة :

بعد الاطلاع على وجهة نظر كل من المصلحة والمكلف و ما دار من نقاش خلال الجلسة، واستناداً الى نظام ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية ، فإن ضريبة الاستقطاع ليست من التكاليف جائزة الحسم ، وما يجوز حسمه وفقاً للفقرة (ز) من المادة (٦٨) من

نظام ضريبة الدخل هي الضريبة المستقطعة على المكلف المقيم أما ما يخص ضريبة الاستقطاع التي دفعتها شركة .....فهي لغير مقيم وليس للشركة نفسها. مما ترى معه اللجنة تأييد وجهة نظر المصلحة.

ولكل ما تقدم – تقرر لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الأولى ما يلي :

أولاً : قبول الاعتراض من الناحية الشكلية.

ثانياً : وفي الناحية الموضوعية :

١- **تأييد وجهة نظر المصلحة في فرض ضريبة الاستقطاع عن المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس لعام ٢٠٠٨م**.

٢- **تأييد وجهة نظر المصلحة في عدم خصم ضريبة الاستقطاع البالغة ٩٦,١٣١ ريال سعودي من ضريبة الدخل المستحقة**.

و يمكن الاعتراض على هذا القرار بموجب عريضة مسببة تقدّم إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ستين يوماً من تاريخ استلامه، وعلى المكلّف سداد المستحق عليه تطبيقاً لهذا القرار أو تقديم ضمان بنكّي بنفس المبلغ خلال تلك الفترة لأجل قبول استئنافه.

والله الموفق ،،،

عضو اللجنة	**عضو اللجنة**	**عضو اللجنة**
.....	.....	.....

نائب الرئيس	**رئيس اللجنة الزكوية الضريبية الابتدائية الأولى**
.....	.....

السادة / شركة (أ) **المحترم**

بواسطة مكتب ..... **محاسبون قانونيون ص.ب** ..... **الرياض** .....

بعد التحية :

نشير إلى خطابكم المقيد لدى المصلحة برقم ١٤٣٢/١٦/١١٠٠٣ وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٥هـ بشأن اعتراضكم على الربط الضريبي الذي أجرته المصلحة للأعوام من ٢٠٠٧م حتى ٢٠٠٩م.

تجدون بطيه صورة القرار رقم (٩) لعام ١٤٣٤هـ المتخذ في هذا الاعتراض.

ولكم تحياتنا ،،،

رئـــيـــس لـجـــنـــة

الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الأولى

.....

صورة : لسعادة مدير عام المصلحة إشارة لخطاب سعادته رقم ١٤٣٢/١٦/٤٠٦٢ وتاريخ ١٤٣٢/٧/١٢هـ .

صورة : مع أصل القرار لملف القضية رقم (٣٢/١٧) .

صورة : لصادر اللجنة الأولى.